الصباح الاقتصادية
12
العدد 2539 - السنة التاسعة
الأربعاء 7 ذي القعدة 1437 - الموافق 10 أغسطس 2016
Wednesday 10 August 2016 - No.2539 - 9th Year

عقب الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء

# الصالح : الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة لـ 2016/2015 سجل عجزاً 5.975 مليارات دينار

انس الصالح

## ■ مصروفات الوزارات والإدارت بلغت 18.245 مليار بنسبة انخفاض 14.8 في المئة

كشف نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة انس الصالح أول امس الاثنين ان نتائج بيانات الحساب الختامي للادارة المالية للدولة عن السنة المالية 2016/2015 اسفرت عن عجز فعلي بمبلغ قدره 5,975 مليار دينار.

وقال الصالح في تصريح لوكالة الانباء الكويتية «كونا» وتلفزيون الكويت عقب الاجتماع الاسبوعي لمجلس الوزراء ان ايرادات الوزارات والادارات الحكومية عن السنة المالية 2016/2015 بلغت 13,633 مليار دينار بنسبة انخفاض بلغت 45 في المئة عن الايرادات المحققة خلال السنة المالية 2015/2014.

واضاف ان مصروفات الوزارات والادارت الحكومية عن السنة المالية 2016/2015 بلغت 18,245 مليار دينار مبينا ان مصروفات الباب الاول «المرتبات» بلغت 5,460 مليار دينار والباب الثاني «المستلزمات السلعية والخدمات» بلغت 2,192 مليار دينار والباب الثالث «وسائل النقل والمعدات والتجهيزات» بلغت 226 مليون دينار.

وذكر ان مصروفات الباب الرابع «المشاريع الانشائية والصيانة والاستملاكات العامة» بلغت 1,876 مليار دينار فيما بلغت مصروفات الباب الخامس «المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية» 8,190 مليار دينار.

وفيما يتعلق بالباب الاول (المرتبات ) قال الصالح ان اجمالي المنصرف على هذا الباب بلغ 5,460 مليار دينار بزيادة نسبتها 3 في المئة عن المنصرف الفعلي للسنة المالية 2015/2014.

وذكر ان السبب في الثبات النسبي للمنصرف بالنسبة للباب الاول على الرغم من تعيين ما يزيد على 14 الف مواطن كويتي يرجع الى تنفيذ الحكومة للاجراءات الواردة في وثيقة الاصلاح الاقتصادي ونتيجة للاجراءات الحازمة التي تم اتخاذها فقد تم تخفيض المصرف على بند المكافات بنسبة 20 في المئة مقارنة بالسنة المالية 2015/2014.

وفي شان الباب الثاني (المستلزمات السلعية والخدمات) اوضح الصالح ان اجمالي المنصرف على هذا الباب بلغ 2,2 مليار دينار بنسبة انخفاض 27,5 في المئة عن مصروفات السنة المالية 2015/2014 مرجعا السبب في ذلك الى انخفاض المصرف على بند (وقود وغاز) وذلك لانخفاض اسعار النفط «مما اثر على كلفة شراء وقود محطات الكهرباء حيث بلغ المنصرف على هذا البند خلال السنة المالية 2016/2015 مبلغ 1,23 مليار دينار مقارنة بـ 2,1 مليار دينار خلال السنة المالية 2015/2014.

وفيما يتعلق بالباب الثالث (وسائل النقل والمعدات والتجهيزات) قال الصالح ان اجمالي المنصرف على هذا الباب بلغ 226 مليون دينار بزيادة نسبتها 14,7 في المئة عما تم صرفه خلال السنة المالية 2015/2014 والذي بلغ 197 مليون دينار.

وبالنسبة للباب الرابع (المشاريع الانشائية والصيانة والاستملاكات) بين الصالح ان اجمالي المنصرف بلغ 1,88 مليار دينار بزيادة نسبتها 12,9 في المئة عما تم صرفة خلال السنة المالية 2015/2014 مشيرا الى ان السبب في ذلك يعود الى البدء الفعلي في تنفيذ المشاريع التنموية.

وحول الباب الخامس (المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية) قال الصالح ان اجمالي المنصرف بلغ 8,5 مليار دينار بنسبة انخفاض بلغت 24,4 في المئة عما تم صرفه خلال السنة المالية 2015/2014.

وذكر ان السبب في هذا الانخفاض يرجع الى خمسة عوامل اولها الانتهاء من القسط الخاص بالعجز الاكتواري لمؤسسة التامينات الاجتماعية والثاني هو التخفيض الذي تم على ميزانيات الهيئات الملحقة والمستقلة مما اثر على التمويل بالفرق بين مصروفاتها وايراداتها.

واضاف ان العامل الثالث هو انخفاض الصرف على بند المساعدات الخارجية بنسبة 56 في المئة عن السنة المالية 2015/2014 اما العامل الرابع فهو انخفاض الصرف على بند المهمات الرسمية بنسبة 11,3 في المئة والتدريب الخارجي بنسبة 18,4 في المئة عن المنصرف خلال السنة المالية 2015/2014.

واشار الى ان العامل الخامس هو انخفاض الصرف على بند الرعاية الاجتماعية في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بنسبة 13,5 في المئة عن المنصرف خلال السنة المالية 2015/2014 نتيجة للاجراءات الرقابية التي اتخذت لضمان صرف هذه المبالغ لمستحقيها.

وقال الصالح انه من خلال عرض بيانات الحساب الختامي للادارة المالية للدولة عن السنة المالية 2016/2015 يتضح انه «تم تحقيق جزء من اهداف تنفيذ سياسة الاصلاح المالي المنشودة في دولة الكويت وذلك بحدوث انخفاض ملحوظ في الانفاق الجاري وزيادة في الانفاق الراسمالي».

واضاف انه «سوف يتم استكمال هذا النهج خلال السنوات المالية المقبلة وذلك تنفيذا لما ورد في بنود وثيقة الاصلاح دون الاخلال بمستوى الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين وتنفيذ المشاريع الواردة في خطة التنمية».

## ■ انخفاض الإيرادات النفطية راجع إلى تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية

قالت إن عدد المشروعات الجديدة قل مما يعني أنها جميعاً دخلت حيز التنفيذ

# الصبيح : إنفاق الجهات الحكومية على مشروعات الخطة السنوية زاد 1 في المئة

هند الصبيح

قالت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح أول امس الاثنين إن مستوى صرف الجهات الحكومية على المشروعات الواردة في الخطة السنوية 2016-2017 زاد بنحو 1 في المئة.

واعتبرت الصبيح في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية «كونا» وتلفزيون الكويت عقب الاجتماع الاسبوعي لمجلس الوزراء «مؤشر طيب على الرغم من ان الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2017/2016 لم تعتمد الا في اوائل شهر يونيو الماضي من قبل مجلس الامة».

واوضحت انها اطلعت مجلس الوزراء على تقرير المتابعة للأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية عن الربع الأول للخطة السنوية (2016-2017) للفترة من الأول من ابريل حتى 30 يونيو 2016 ومقارنته بالتقرير ربع السنوي عن خطة العام (2015-2016).

وذكرت أن «عدد المشروعات الجديدة قل مما يعني أن كل المشروعات خلال السنوات المقبلة دخلت حيز التنفيذ وان الجهات الحكومية بدأت تركز على مشروعاتها حتى تنهيها وحتى لا نضع مشروعات لا نستطيع انجازها».

واوضحت ان «ما يعني بالمرحلة التنفيذية في الخطة هو المشاريع التي وقع عقد تنفيذها مع المقاول حيث انها ارتفعت الى ما يقارب 50 في المئة في هذا العام بعد ان كانت 15 في المئة في نفس الفترة من العام الماضي».

وأفادت بأن هذا الأمر يعطي مؤشرا بان التقارير المقبلة ستكون افضل من تقارير السنة الماضية.

وبينت الصبيح انه في العام الماضي لم يبدأ العمل في ما يقارب 318 مشروعا بما يشكل نحو 60 في المئة من الخطة مشيرة الى ان تقرير المتابعة للربع الاول للخطة (2016 - 2017) اظهر انه «لا يوجد لدينا إلا 34 مشروعا تمثل 11,5 في المئة».

وفي ما يتعلق بقوانين الخطة السنوية 2016 - 2017 اوضحت الصبيح انه خلال الربع السنوي الاول من هذا العام صدرت ستة قوانين بشان الخطة السنوية وهو ضعف عدد القوانين التي صدرت في الفترة نفسها من العام الماضي وعددها ثلاثة.

وذكرت ان « قوانين الخطة السنوية الثانية ستصدر قبل انتهاء دور الانعقاد القادم حتى تسجل الحكومة انجازا في المجال التشريعي».

واضافت ان «الانفاق الراسمالي ازداد وهذا ما تؤكده تقارير الخطة وذلك تماشيا مع وثيقة الاصلاح الاقتصادي التي تنص على ضرورة تقنين المشاريع التي تتماشى مع سياسات واهداف الخطة» معربة عن الامل في ان تكون نتائج تقارير المتابعة ربع السنوية للخطة اكثر ايجابية.

في مقال له نشرته «انترناشيونال فاينانشال لو ريفيو» في عددها الصادر أخيراً

# الهاشل : أهمية استثمار المؤسسات التكنولوجية لضمان أمن المعلومات وتحصينها من الاختراق

محمد الهاشل

اعتبر محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل ان مخاطر الانترنت (المخاطر السيبرانية) احد ابرز التهديدات التي تواجه المؤسسات المالية مؤكدا اهمية استثمار هذه المؤسسات في التكنولوجيا المتطورة لضمان امن المعلومات وتحصينها من اية محاولات لاختراقها.

واضاف الهاشل في مقال له نشرته مجلة (انترناشيونال فاينانشال لو ريفيو) في عددها الصادر مؤخرا بعنوان (مراجعة المخاطر التشغيلية العالمية 2016) ان المخاطر التشغيلية تعد احد اهم انواع المخاطر التي تواجه اي مؤسسة مالية والدليل على ذلك الخسائر الكبيرة التي تكبدها قطاع الخدمات المالية خلال العقود القليلة الماضية والتي تجسدت في سلسلة من الإخفاقات طالت العمليات التشغيلية.

وتابع الهاشل ان أوجه المخاطر الحالية لدى المؤسسات المالية لم تشكلها فقط الأزمة المالية العالمية وآثارها على الممارسات الرقابية بل تشكلت ايضا من خلال الأخطاء التشغيلية التي حدثت نتيجة العيوب الأولية في تصميم النظم في عالم يشهد تطورا تكنولوجيا سريعا.

وقال انه بسبب هذا التطور السريع اصبح من الضروري قيام لجنة بازل للرقابة المصرفية بإجراء تحديث مستمر لتعريفات المخاطر التشغيلية والتي تنطبق تحديدا على مخاطر الإنترنت (المخاطر السيبرانية) بحيث تعكس الديناميكيات والتعقيدات المتزايدة في الأسواق العالمية المتداخلة.

واضاف ان مخاطر الإنترنت تشكل قلقا بالغا لدى المؤسسات المالية بما تنطوي عليه من تهديد لهذه المؤسسات بانقطاع عملياتها الأساسية لاسيما انها تحتفظ بكميات هائلة من البيانات الأمر الذي يتطلب دعما وتدخلات تقنية معقدة قد تؤدي في ظروف معينة إلى جعلها هدفا سهلا لهجمات من خلال الإنترنت تهدف إلى السرقة او الاحتيال.

وذكر الهاشل ان إسناد عمليات تطوير برامج الكمبيوتر وتكنولوجيا الاتصالات الخاصة بنظم المدفوعات والقطاع المصرفي إلى جهات خارجية يعني في بعض الحالات ان عمليات التطوير هذه قد سارت بوتيرة أسرع من الإطار التنظيمي الداخلي الذي تعمل فيه ومع تطور هذه النظم بشكل متسارع باستخدام وتطبيق تقنيات جديدة تظهر مشكلة أمن الإنترنت كواحدة من المخاطر التشغيلية الخطرة المحتملة.

وقال محافظ البنك المركزي "من جهتنا كمنظمين فإننا لا نقبل فقدان الثقة في مؤسساتنا المصرفية ونظم المدفوعات ونؤكد دوما على اهمية ان تلقى الأعطال التي قد تطرأ على النظام المالي جراء هجمات الإنترنت نفس القدر من الاهتمام اللازم لمواجهة المشكلات الأخرى التي قد تهدد الاستقرار المالي".

واوضح انه بناء على ذلك ينبغي التركيز على إيجاد افضل السبل لمعالجة مثل هذه المخاطر المحتملة والقيام بدور فعال في حماية سلامة وامن وفاعلية النظام المالي ككل.

واضاف انه يتوجب على المنظمين التركيز على استحداث افضل السبل الرامية لمواجهة هذه المخاطر الناشئة والاضطلاع بدور استباقي لضمان قدرة الأنظمة المصرفية ونظم المدفوعات على مواجهة مخاطر الانترنت.

واوضح انه نظرا لاهمية توفر نظم المدفوعات القادرة على تقديم الخدمات اللازمة لضمان حسن سير أي نظام اقتصادي فإن الاستثمار في التكنولوجيا لتعزيز أمن الإنترنت وتطبيق نظم آمنة محدودة المخاطر يجب أن يأتي على رأس الأولويات الوطنية التي تستهدف التركيز على اكتشاف المخاطر في الوقت المناسب والحد من حالات انقطاع العمليات التشغيلية فضلا عن تامين المعالجة السريعة للموارد المتضررة.

واشار الهاشل انه عند الاخذ بعين الاعتبار الطبيعة المتطورة والمتجددة لمخاطر الإنترنت فإنه تقع على عاتق المؤسسات المالية مسؤولية الاستعداد المستمر لمواجهة هذه المخاطر من خلال تطبيق اسلوب شامل لا يقف فقط عند حدود دائرة تكنولوجيا المعلومات بل يغطي المؤسسة ككل.

وذكر انه بغض النظر عن اي تعليمات وقرارات حكومية مستقبلية بشان امن الإنترنت فإنه يجب على المؤسسات المالية ان تواصل العمل الدؤوب لوضع إطار حوكمة لمخاطر الإنترنت بمشاركة كل من مجلس الإدارة وإدارة هذه المؤسسات.

واشار الهاشل الى ان عملية تبادل المعلومات بشان تلك الأمور بين المؤسسات والمنظمين ووكالات إنفاذ القانون اصبحت ضرورية للتاكيد على استجابة السياسة العالمية لمواجهة هذه المشكلة تحديدا فمخاطر الإنترنت لا تعترف باي حدود او مواقع جغرافية كما ان اي مؤسسة مهما كان حجمها ليست محصنة او بمنأى عن هذا النوع من المخاطر.

وسط إفصاح بعض الشركات عن بياناتها المالية

# البورصة تنهي تعاملاتها على تباين مؤشراتها الثلاثة

البورصة شهدت تباينا في مؤشراتها

انهى سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» تعاملات امس الثلاثاء على انخفاض المؤشر السعري وانخفاض المؤشرين الوزني و(كويت 15) وسط إفصاح بعض الشركات في جلسة امس عن بياناتها المالية للربع الثاني من 2016.

وشهدت الساعة الأولى من الجلسة انخفاض المؤشرات الثلاثة بقيمة تداول تعدت مليون دينار كويتي مع كميات تداول تخطت 15 مليون سهم مع مضاربات على الأسهم الصغيرة (الدولار الأمريكي يعادل 0,302 دينار).

واستمرت المضاربات على الأسهم الصغيرة وسط تخوف وحذر المتعاملين حتى تظهر المحفزات لاسيما ترقب إعلان البيانات المالية للشركات عن فترة الربع الثاني من 2016 علما ان آخر يوم للاعلان عن البيانات هو 15 اغسطس الجاري.

وأعلنت بعض الشركات اليوم عن نتائجها المالية للنصف الأول من العام الحالي و لكن دون تاثير على حركة التداول.

وارتفع معدل القيمة المتداولة إلى 8,74 مليون دينار مقابل 6 ملايين دينار في جلسة أمس وارتفع ايضا معدل الكميات المتداولة إلى حوالي 112,6 مليون سهم مقابل 86,8 مليون سهم في جلسة أمس الاثنين.

وكان أكثر القطاعات ارتفاعا اليوم قطاع (مواد أساسية) ليصل إلى 10,2 نقطة بينما كان أكثر القطاعات انخفاضا قطاع (سلع استهلاكية) ليصل إلى 9,82 نقطة.

وحظيت أسهم (الائتمان) و(السلام) و (اعيان) و(بتروجلف) و(المدينة) في قائمة الأكثر تداولا في حين جاءت شركات (نفائس) و(متحدة) و(امتيازات) و(معادن) و (الائتمان) أكثر ارتفاعا فيما كانت الشركات (عربي قابضة) و (تحصيلات) و(كفيك) و(فلكس) و(كويتية) الأكثر انخفاضا.

يذكر ان المؤشر السعري لسوق الكويت للاوراق المالية (البورصة) أغلق تعاملات جلسة اليوم منخفضا 7,7 نقطة ليصل إلى مستوى 5508 نقاط في حين بلغت القيمة النقدية نحو 8,74 مليون دينار تمت عبر 2739 صفقة نقدية وكمية أسهم بلغت 112,6 مليون سهم.